

August 2013



المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



البند 9 من جدول الأعمال المؤقت
الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي
مسقط، عُمان، 24-28 سبتمبر/أيلول 2013
تقرير عن تنفيذ استراتيجية تمويل المعاهدة مشروع قرار

مذكورة من الأمين

تتضمن هذه الوثيقة الضميمة المشار إليها في الوثيقة IT/GB-5/13/7، تقرير عن تنفيذ استراتيجية تمويل المعاهدة، ويحتوي على عناصر من مشروع قرار يتناول عدد من المسائل لينظر فيها الجهاز الرئاسي، بمقتضى البند ذي الصلة في جدول الأعمال. وتجسد وتجمع محتويات موضوعية وردت في الوثائق IT/GB-5/13/7، IT/GB-5/13/7/Add.1، IT/GB-5/13/7/Add.2، IT/GB-5/13/8، IT/GB-5/13/9، IT/GB-5/13/15، IT/GB-5/13/Inf.4، IT/GB-5/13/Inf.4/Add.1، IT/GB-5/13/Inf.4/Add.2، IT/GB-5/13/Inf.10، IT/GB-5/13/Inf.11.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المشاركين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.

إن الجهاز الرئاسي ،

إن *يستذكر* المواد 13-2 و 13-3 و 18 و 19-3 (و) من المعاهدة الدولية؛

وإن *يستذكر* القرار 2006/1 الذي اعتمد الجهاز الرئاسي بموجبه استراتيجية التمويل؛

وإن *يستذكر* أن الجهاز الرئاسي اعتمد في دورته الثالثة القرار 2009/3 الذي رحب فيه *بالخطة الاستراتيجية لتنفيذ صندوق تقاسم المنافع لاستراتيجية التمويل (الخطة الاستراتيجية)*؛

وإن *يستذكر* أن الجهاز الرئاسي اعتمد في دورته الرابعة القرار 2011/3 بشأن تعبئة الموارد لصندوق تقاسم المنافع وعملياته وكذلك تنفيذ استراتيجية التمويل؛

وإن *يستذكر* أن الجهاز الرئاسي شدد في القرار 2011/3 على وجوب البحث عن نُهج ابتكارية لإشراك جهات مانحة طوعاً في صندوق تقاسم المنافع، وعلى وجه الخصوص مؤسسات القطاع الخاص المختلفة المحتملة، مثل صناعة تجهيز البذور والأغذية؛

الجزء الأول: تعبئة الموارد لصندوق تقاسم المنافع

- 1- **يلاحظ** بقلق إزاء تراكم نقص كبير في التمويل في ما يتعلق بالأهداف المحددة في *الخطة الاستراتيجية*؛
- 2- **يحث** الأطراف المتعاقدة والحكومات الأخرى والقطاع الخاص والمؤسسات على إعطاء الأولوية القصوى لدعم صندوق تقاسم المنافع، **ويطلب إلى** الأمين أن تكثف الجهود المبذولة في الوقت الراهن وأن تزيد الخطط الرامية إلى تعبئة الموارد للمساهمات الطوعية، على النحو المنصوص عليه في القرارين 2009/3 و 2011/3، لتأمين استدامة دخل فوري لصندوق تقاسم المنافع، كأولوية؛
- 3- **يشدد على** أهمية أن تتابع الأمانة وتعزز الجهود والخطط القائمة بشأن عمل التواصل والترويج والإعلام بهدف تعزيز تسليط الضوء على صندوق تقاسم المنافع؛
- 4- **يلاحظ** نجاح تعبئة الموارد بواسطة أحداث أنشطة رعاية العلاقات، بما في ذلك بواسطة فريق المهام الرفيع المستوى التابع لصندوق تقاسم المنافع، **ويطلب إلى** الأمين الاستمرار في إجراء أنشطة رعاية العلاقات المتعلقة *بالخطة الاستراتيجية*، كما **يطلب من** فريق المهام هذا مواصلة دعمه لتعبئة التمويل لصندوق تقاسم المنافع؛

5- **يقرر** استكشاف كل التدابير الممكنة التي يمكن أن تعالج النقص المتراكم في صندوق تقاسم المنافع، وإنشاء موارد موثوق بها وقابلة للتنبؤ ومستدامة لصندوق تقاسم المنافع، ويشكر اللجنة الاستشارية المخصصة بشأن استراتيجية التمويل لأنها حددت رزمة من نهج ابتكارية، مستندة إلى استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لمزيد من التطوير في فترة السنتين المقبلة؛

6- **يشدد على** أن مختلف النهج الابتكارية متداخلة ومتراطة تقنيا ويجب معالجتها معا باعتبارها رزمة من نهج ابتكارية متنوعة يمكن أن تشكل جزءا من تدفق دخل مناسب ومستدام لصندوق تقاسم المنافع؛

7- **يشكر** حكومات البرازيل وإندونيسيا وإيطاليا والنرويج لعقد مؤامد مستديرة رفيعة المستوى بشأن المعاهدة الدولية، تحت رعاية فريق المهام الرفيع المستوى التابع لصندوق تقاسم المنافع، سعيا إلى تعبئة الموارد لصندوق تقاسم المنافع ولفت الانتباه الدولي إلى الأهمية الأساسية التي تكتسبها المعاهدة واستراتيجيتها للتمويل، ولا سيما تقاسم المنافع النقدية وغير النقدية.

الجزء الثاني: عمليات صندوق تقاسم المنافع

تنفيذ دورة مشروع صندوق تقاسم المنافع منذ الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي

[ملاحظة من الأمانة: **سُدرج** هنا عناصر القرار ذوو الصلة بتنفيذ دورة المشاريع الواردة في المرفق 1 من الوثيقة IT/GB-5/13/8 تقرير عن تنفيذ دورة المشاريع لصندوق تقاسم المنافع منذ الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي.]

8- **يرحب** منشور التقرير عن الدروس المستخلصة أثناء تنفيذ الجولتين الأولى والثانية من دورة المشاريع الذي طلبه الجهاز الرئاسي في دورته الرابعة، **ويقرر** مواصلة استخدام التقرير في مناقشات مستقبلية بشأن تفعيل صندوق تقاسم المنافع؛

9- **يعتمد** الإجراءات التشغيلية المراجعة لاستخدام الموارد الواقعة تحت سيطرة الجهاز الرئاسي مباشرة، الواردة في المرفق 1 من هذا القرار؛

10- **يعتمد** مشروع السياسة بشأن تضارب المصالح والمعايير ذات الصلة بسير عمل صندوق تقاسم المنافع، من أجل دعم تنفيذ الإجراءات العملية، ويرد في المرفق 2 من هذا القرار؛

- 11- **يقرر** أن نطاق الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لكل مرحلة من دورة المشاريع يقع معالجتها عند إعداد كل دعوة إلى تقديم اقتراحات، بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة في المرحلتين الأوليين من دورة المشاريع؛
- 12- **يحييط علماً** بعناصر الخطة المتوسطة الأجل لصندوق تقاسم المنافع الواردة في المرفق 3 من هذا القرار، ويطلب من مجموعة العمل مواصلة تطوير الخطة في سياق إعداد نهج ابتكارية لاستخدام الأموال المتاحة في صندوق تقاسم المنافع؛
- 13- **يُرحب** بالتقدم المحرز في مجال تطوير شراكات مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- 14- **يؤكد على** وجوب مواصلة تطوير نوعين من الشراكات المحددة التي يعمل فيها الشركاء الدوليين بمثابة جهات مانحة لصندوق تقاسم المنافع أو بمثابة كيانات منفذة لمشاريع هذا الصندوق؛
- 15- **يشدد على** الحاجة إلى المرونة في إشراك الشركاء مشاركة كاملة، مع احترام السياسات والإجراءات التي رسمها الجهاز الرئاسي للمعاهدة؛
- 16- **يطلب إلى** الأمين، بالتشاور مع المكتب، تعزيز النهوض بالشراكات مع المنظمات الدولية، سعياً إلى إفساح المجال أمام مناقشة كاملة عن هندسة شراكة صندوق تقاسم المنافع في الدورة السادسة للجهاز الرئاسي، وذلك في سياق زيادة تفعيل صندوق تقاسم المنافع؛
- 17- **يرحب** بالتدابير المتخذة لإتاحة عملية شاملة داخل صندوق تقاسم المنافع التي تشعر كل الأقاليم بالالتزام تجاهها؛
- 18- **يطلب** استكشاف نهج ابتكارية لعمليات صندوق تقاسم المنافع في الفترة التالية الفاصلة بين الدورتين، كي نظر فيها الجهاز الرئاسي في دورته السادسة.

الجزء الثالث: رصد تنفيذ استراتيجية التمويل:
الموارد غير الخاضعة لإدارة الجهاز الرئاسي المباشرة

- 19- *يشدد على* أهمية تقديم معلومات بصورة منتظمة عن الموارد غير الخاضعة لإدارة الجهاز الرئاسي المباشرة، بهدف تسليط الضوء على استراتيجية تمويل المعاهدة وتمكين الجهاز الرئاسي من تقييم الفجوات والتفاعل في تنفيذها؛
- 20- *يطلب إلى* الأمين تكثيف جهوده لجمع المعلومات في مجالات استراتيجية أساسية متصلة باستراتيجية التمويل، والتخطيط لجمع المعلومات في نهج مرحلي، ويقرر بدء هذا النهج من خلال طلب إعداد تقرير عن رصد تنفيذ استراتيجية التمويل في مجال الاستخدام المستدام، لتقديمه في دورته السادسة؛
- 21- *يحيط علماً بتقرير الصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي* لتنفيذ استراتيجية التمويل، ويدعو إلى توطيد التعاون بين الصندوق والمعاهدة؛
- 22- *يحيط علماً* بالمبادرات التي أطلقتها مجموعات أصحاب المصلحة في سياق استراتيجية التمويل، باعتبارها تدابير عملية لبناء سبل تقاسم منافع غير نقدية، لا سيما عند إنشاء برنامج للتنمية المشتركة للتكنولوجيا ونقلها، والشراكة بين القطاعين العام والخاص في مرحلة ما قبل التريبة؛ *ويثني على* بذلها هذه الجهود؛ *ويشجعها على* متابعة هذه الجهود على الأجل الطويل؛ *ويطلب منها* تقديم تقرير إلى الدورة المقبلة للجهاز الرئاسي؛
- 23- *يطلب إلى* الأمين تعزيز أوامر التعاون مع منظمات دولية أخرى لدعم تنفيذ استراتيجية التمويل؛

الجزء الرابع: العمل الحكومي الدولي خلال الفترة التالية الفاصلة بين الدورتين:

مشروع اختصاصات اللجنة الاستشارية المخصصة بشأن تقاسم المنافع

- إن نظر في* تقرير اللجنة الاستشارية المخصصة بشأن استراتيجية التمويل؛
- 24- *يشكر* اللجنة ورئيسيها المشاركين على عملهم في فترة السنتين الماضية؛
- 25- *يشكر* أصحاب المصلحة في مجال صناعة تربية النباتات الذين يتعاونون مع اللجنة في تحديد نهج ابتكارية محتملة من أجل تعبئة الموارد لصندوق تقاسم المنافع؛

26- يقرر إعادة عقد اجتماع للجنة في فترة السنتين المقبلة، ومجموعة عمل مفتوحة العضوية مخصصة لتعزيز تقاسم المنافع وتوسيع نطاق النظام المتعدد الأطراف، لتوسيع مجال الولاية الممنوحة في الاختصاصات التالية:

أولاً- إعداد مجموعة من التدابير كي ينظر فيها الجهاز الرئاسي ويعتمدها في دروته السادسة، سوف تؤدي إلى ما يلي:

- (أ) وضع دخل يقوم على الاستخدام لصندوق تقاسم المنافع على أساس مستدام وقابل للتنبؤ على المدى الطويل،
- (ب) توسيع نطاق النظام المتعدد الأطراف.

ثانياً- ولهذه الغاية، ينبغي أن تعد الأمانة عددا من الدراسات القصيرة والاستراتيجية والمبدئية، إذ تراعي كل المعلومات المتاحة، بما في ذلك الدراسة الأخيرة تقييم إمكانية المدفوعات النقدية المتأتمية من تبادل الموارد الوراثية النباتية في إطار النظام المتعدد الأطراف للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وينبغي أن تتضمن هذه الدراسات ما يلي:

- خطة عمل لتوسيع نطاق تقاسم المنافع النقدية من خلال نهج ابتكارية محددة تتناول: تمويل الأهداف؛ ومصادر الدخل الذي يمكن دره لتحقيق هذه الأهداف؛ ومعدل زيادة الدخل في كل مجال؛ وإمكانية تنفيذ نهج مختلفة.
- سياسة ودراسة قانونية حول كيف يمكن تطبيق قرار يقضي بتنفيذ نطاق موسع لظام متعدد الأطراف تطبيقا فعالا لأقصى حد، بما في ذلك النظر في عقد جلسات على مستوى الأجناس أو مجموعات المحاصيل أو كل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وخيارات مثل إضافة المحاصيل إلى المحلق الأول، أو بروتوكول للمعاهدة، أو توسيع نطاق تغطية النظام المتعدد الأطراف.
- طريقة تعزيز آليات تقاسم المنافع الخاصة بالمعاهدة، بما في ذلك صندوق تقاسم المنافع، وتغطية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات.
- تحليل العوامل المؤثرة في عزم مجموعات أصحاب المصلحة، وبصورة خاصة صناعة تربية النباتات، وعلى عزم الجهات المانحة، سعيا إلى تقديم مساهمات طوعية لصندوق تقاسم المنافع.

ثالثاً- بالاستناد إلى خطة العمل والدراسات الأخرى، سوف تقوم مجموعة العمل بما يلي:

- (أ) استعراض أحكام تقاسم المنافع في الاتفاق الموحد لنقل المواد، ولا سيما المواد 6-7 و6-8 و6-11 والملاحق ذات الصلة، واقتراح إجراء التعديلات التالية: (1) مستويات الدفع في الاتفاق الموحد لنقل المواد، بغرض تحقيق تقاسم المنافع بطريقة عادلة ومنصفة؛ (2) الحالات التي ينبغي فيها أيضا تطبيق الدفع الإلزامي؛ (3) أية مسائل أخرى ذات صلة؛
- (ب) تحليل خيارات توسيع نطاق النظام المتعدد الأطراف، مع إيجابيات كل خيار وسلبياته؛

(ج) استشارة مجموعات أصحاب المصلحة، ولا سيما في مجال صناعة تربية النباتات، بشأن خطة العمل وتنفيذها؛

(د) صياغة وإعداد مختلف القرارات اللازمة لتنفيذ مجموعة من التدابير التي اقترحتها الجهاز الرئاسي لكي ينظر فيها لاعتمادها.

رابعاً- تقديم المشورة إلى الجهاز الرئاسي بشأن عمليات صندوق تقاسم المنافع، بما في ذلك من خلال وضع آليات ابتكارية لاستخدام الأموال المتاحة في الصندوق، وذلك لتعزيز استخدام النظام المتعدد الأطراف وآليات المعاهدة المتعلقة بتقاسم المنافع غير النقدية، بطريقة أكثر استراتيجية وفعالة من حيث التكلفة وشاملة.

خامساً- مواصلة تقديم المشورة إلى الجهاز الرئاسي بشأن جهود تعبئة الموارد للحصول على المساهمات الطوعية، بمقتضى القرارين 2009/3 و2011/3.

سادساً- يجوز لمجموعة العمل أن تدعو خبراء إلى حضور اجتماعات ذات صلة. كما يجوز لها أيضا دعوة ممثلين عن مجموعات أصحاب المصلحة، ولا سيما في مجال صناعة تربية النباتات، إلى المشاركة في اجتماعات ذات صلة.

سابعاً- يجوز لمجموعة العمل أيضا أن تستشير لجان أخرى في الفترة الفاصلة بين الدورتين في شؤون تدرج في إطار ولايتها، ولا سيما اللجنة الاستشارية التقنية/المخصصة المعنية بالاتفاق الموحد لنقل المواد والنظام المتعدد الأطراف، كما يجوز لها دعوة رؤسائها المشاركين بصفة مراقبين في اجتماعاتها، سعيا إلى ضمان الاتساق في عمل المعاهدة بين الدورات.

27- يقر بأن أهمية مهمة للجنة وضخامتها سيستلزمان جهودا مكثفة ومستدامة في فترة السنتين المقبلة، ويحث الأطراف المتعاقدة على تقديم الدعم والموارد المالية على نحو طارئ، إذا كان ذلك لازماً للجنة كي تتمكن من تحقيق ولايتها في الوقت المحدد؛

28- يدعو أصحاب المصلحة الذين يستخدمون الموارد الوراثية النباتية في إطار المعاهدة إلى تطوير أنفسهم، ومساعدة اللجنة على تطوير نهج ابتكارية قائمة على الاستخدام من أجل تحقيق تقاسم المنافع النقدية في سياق استخدام الاتفاق الموحد لنقل المواد، ونهج ابتكارية أخرى يمكن أن تسهم في تناسب واستدامة تدفق الموارد إلى صندوق تقاسم المنافع؛

29- يطلب من مكتب الدورة السادسة اتخاذ كل التدابير لازمة، بحسب مشورة مجموعة العمل مفتوحة العضوية المخصصة لتأمين تقديم أي دخل يمكن أن تدره النهج الابتكارية لصندوق تقاسم المنافع في وقت مبكر في فترة السنتين.

30- **يطلب من** مجموعة العمل المفتوحة العضوية /المخصصة إعداد جدول أعمال بين الدورتين بشأن استراتيجية التمويل، بما في ذلك:

- الحفاظ على علاقة عمل مع مجموعة العمل بشأن الصناعة النباتية، وإسداء أي مشورة ومساعدة كي يتمكن برنامج منح التراخيص، إن أنشئ، من الإسهام في صندوق تقاسم المنافع في أسرع وقت ممكن.
- تسهيل المناقشات مع شرائح أخرى من صناعة البذور، من أجل اتخاذ الترتيبات المناسبة لها التي سوف تولد مساهمات طوعية أساسية إلى صندوق تقاسم المنافع، بمقتضى المادة 18-4(و) من المعاهدة.